مشاورات مستمرة بين عون وبري حول الخطوة التالية.. و«لقاء الجمهورية»: على الحزب تقديم المجرم المدان إلى العدالة

الحريري لن يقبل بالحكومة قبل «تضحية» حزب الله بتسليم عياش

الرئيس العماد ميشال عون خلال لقائه رئيس مجلس النواب نبيه بري في بعبدا (محمود الطويل)

بيروت ـ عمر حبنجر

بعد صدور الحكم الدولي على القيادي في حزب الله سليم عياش، بدأت المطالبة السياسية لحزب الله بتسليم المدان، واول المطالبين ولي الدم الرئيس سعد الحريري، الذي طالب الحزب بأن «يضحي» اليوم، بعدما صار واضحا ان شبكة التنفيذ تنتمي الى صفوفه.

وهذه المسألة يمكن أن تصبح عائقا بوجه تشكيل الحكومة قبل موعد زيارة الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون الثانية الى بيروت، في الأول من سبتمبر، استنادا الى المعطيات التي ترجح ان يكون سعد الحريري هو المرشح الأوحد للتكليف.

وفي تقدير المصادر المتابعة لـ «الأنباء»، ان سعد الحريري الذي ضحى كثيراً وأعلن التوقف عن التضحية، لن يقبل برئاسة حكومة، بين اعضائها من يحمي جهارا، قتلة والده الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه، خصوصا ان الحكم خيب آمال الكثيرين من المستقبليين الذين كانوا يتوقعون تسمية من كانوا وراء الجريمة.

وإلى جانب هذه المحطة، محطة تسليم المتهم المدان، هناك محطة إصدار العقوبة في 21 سبتمبر، والتي تطرح السؤال عما اذا كان بالإمكان الشروع بالاستشارات الملزمة لاختيار رئيس الحكومة قبل هذه المحطة، بمعزل عن موعد زيارة الرئيس الفرنسي؟ هذه المسألة، كانت موضع بحث بين الرئيس ميشال عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري في بعبدا. وقال بري بعده: اللقاء مع فخامة الرئيس مستمر.

مكتب المدعي العام لدى المحكمة الدولية أعلن انه أحيط علما بحكم محكمة الدرجة الأولى بعدم ادانة حسن حبيب مرعي وحسين حسن عنيسي واسد حسن صبرا، لعدم كفاية الأدلة، وانه بصدد مراجعة دقيقة للنتائج التي توصلت اليها غرفة الدرجة الأولى، والاعتبار ما اذا كان الاستئناف مبررا، خلال الثلاثين يوما التي يعطيها القانون للنائب العام ولوكلاء الفرقاء المعنيين من تاريخ النطق بالعقوبة.

ولاحظت مصادر قانونية أن الحكم حدد بوضوح دوافع الجريمة السياسية، وأصحاب المصلحة بارتكابها سواء من جانب النظام السوري او من جانب حزب الله، وصولا الى تحديد موعد اتخاذ القرار باغتيال الرئيس الشهيد.

وتوقفت المحكمة طويلا عند الطابع السياسي للجريمة وذهبت الى حد توصيف ضغوط الرئيس السوري بشار الأسد على رفيق الحريري وتهديده صراحة لدفعه الى الموافقة على تمديد ولاية الرئيس اميل لحود، وان نقطة الفصل بين التهديد وتنفيذه، اتت عند مشاركة ممثلي رفيق الحريري بلقاء البريستول الذي طالب بإنهاء الوصاية السورية، وخروج الجيش السوري من لبنان، ما اعتبر اعلانا صريحا بمعارضة الحريري للوصاية السورية.

وفي وقت استمر تجاهل حزب الله لحكم المحكمة الدولية، عدا ابتهاج مناصري الحزب في بعض احياء الضاحية الجنوبية والجنوب بعد إدانة سليم عياش الذي وصفته بعض اليافطات بـ«البطل» وتبرئة المتهمين الثلاثة الآخرين، كان تيار المستقبل ومختلف فرقاء المعارضة الحالية، يركزون على إقناع جمهورهم بأن الحكم جيد ومنصف، وان عدم ادانة الأطراف الثلاثة، قابله ادانة الرأس.

ويقول مصدر حقوقي ان البعض تملكه رد فعل عاطفي، ناجم عن عدم فهم الحكم بالعمق، موضحا ان المحكمة، وبموجب القرار الدولي الذي شكلت وفقه يمنع عليها محاكمة دول واحزاب، وعلى الرغم من ذلك اكدت ارتباط عياش بحزب الله، وعلى الرغم من ان مصطفى بدر الدين ميت، فقد اصرت المحكمة على ابداء الحيثيات المتعلقة به مع التأكيد على انه القائد العسكري لحزب الله.

وزير الخارجية السابق المحامي فارس بويز لفت وكلاء الدفاع الى ان المحكمة تحاكم على أساس القانون اللبناني، لكونها خاصة بلبنان، والقانون اللبناني لا يوفر الآمر والمخطط والمحرض، شخصا كان او منظمة.

القيادي في تيار المستقبل الدكتور مصطفى علوش اعتبر ان قرار المحكمة، اقل مما تمنيناه، نحن امام منظومة فكرة القتل متجذرة بعقلهم الإجرامي، هناك 31 عملية اغتيال سياسي حصلت.

بدوره، النائب السابق فارس سعيد سأل في مداخلة تلفزيونية، هل الشراكة الوطنية ممكنة مع فريق يقتل ولا يحاسب؟

وعن رأيها بالحكم، قالت يسمة فليحان ارملة الوزير الشهيد باسل فليحان الذي كان الى جانب الرئيس الشهيد في سيارته، قالت لمرسيل غانم في برنامج «صار الوقت» على قناة «أم تي في» بالنسبة اليّ الحكم باب للحقيقة، لكن خسارتي العائلية لا تعوض.

من جهته، «لقاء الجمهورية» برئاسة الرئيس السابق ميشال سليمان اصدر امس بيانا اعتبر فيه ان حكم المحكمة الدولية على عنصر قيادي في حزب الله، يحتم على الحزب تسليمه للعدالة لتبيان حقيقة من أعطاه الأوامر ومن سلمه اطنان المتفجرات ومن أمّن له الانسحاب الآمن من مسرح الجريمة، والا فإن احتضان المحكوم وحمايته ادانة للفريق الذي يحميه، وطالب اللقاء بالعدالة المتكاملة في جريمتي 14 فبراير 2005، و4 اغسطس 2020 وما قبلهما وما بينهما من جرائم تتصل جميعها بالارهاب الدولي، ما يستدعي نزع اي سلاح خارج اطار الشرعية.

في غضون ذلك، تقدم المحامي محمد حرب باخبار لدى النيابة العامة التمييزية بحق كل من رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس حكومة تصريف الاعمال حسان دياب لتسلم كل منهما تقارير عن وجود مواد متفجرة في مرفأ بيروت، وامتناعهما عن اتخاذ الاجراءات اللازمة واهمالهما الموضوع.

يذكر ان هناك مجلسا لمحاكمة الرؤساء والوزراء بلبنان في حال ارتكابهم مخالفات وظيفية، غير ان هذا المجلس لم يحاكم أحدا منذ انشائه، وتعتبر مثل هذه الاخبارات بمنزلة مواقف اعلامية.

مفتي لبنان لتشكيل حكومة حيادية من اختصاصيين

مفتي لبنان الشيخ عبداللطيف دريان

بيروت ـ خلدون قواص

اعتبر مفتي لبنان الشيخ عبداللطيف دريان ان من مهمات حكومة التغيير العتيدة إنفاذ الحكم الذي أصدرته المحكمة الدولية في قضية اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري هي محكمة دولية من أجل إحقاق العدالة، وإنقاذ لبنان من ضياع السيادة، ومن استيلاء الجريمة السياسية.

وشدد في رسالة السنة الهجرية الجديدة على ان اغتيال الرئيس رفيق الحريري والشهداء الآخرين، يقتضي السعي للخلاص من السلاح المتفلت، وإلا فلن يستقيم عيش في وطن ودولة.

ودعا إلى الإقبال على تغيير جذري في السلطة، كما هي إرادة الشباب، بل كل الناس، وربما كان المعبر الأسلم لذلك الانتخابات المبكرة التي ينبغي العمل على توفير شروط حريتها ونزاهتها وأولها قانون انتخاب ملائم.

وطالب المفتي رئيس الجمهورية بإجراء استشارات نيابية ملزمة وعاجلة لتسمية رئيس حكومة يكلف بتشكيل حكومة حيادية مكونة من اختصاصيين لتتعامل مع آثار الكارثة التي حلت بمرفأ بيروت وتعيد الإعمار ولتعمل مع المجتمع الدولي لوقف الانهيار الاقتصادي، ولتهيئ البلاد لحاضر آخر مختلف عما نزل بها وبالعباد.

وقال: قد لا نحتاج إلى الحياد إذا بنينا دولة قوية وعادلة ومعززة بالوحدة والتماسك الداخلي، وبالعدالة الاجتماعية والاقتصادية، ومتوجة بالعيش المشترك الآمن، فهذه الدولة تغنينا عن كل حياد، لأنها تشكل سياجا وطنيا قويا وحماية كافية، أما إذا بقينا على انقسامنا ولم نبن دولة فلن يفيدنا أي حياد حتما ولن نخرج من نفق التمزق والتشرذم والحقد والعداء.

وأضاف: ما قيمة الحياد إذا كان المسؤول لا يقيم وزنا لمفهوم الاستقلال والسيادة، ولا يدرك معنى أو مضمونا لمفهوم الدولة والحكم الرشيد والحرية ولا يعرف كيف يجنب بلاده وشعبه التورط في الحروب والانقسامات والنزاعات والصراعات الفئوية والمحلية والإقليمية والدولية فيستدرج الدول إلى ساحاته ومدنه ومؤسساته ويستجدي القوى الإقليمية والكبرى التدخل في شؤونه بدل أن يعمل على التزام دستور بلاده واحترام القوانين والقيام بكل ما يؤدي إلى تعزيز وحدة الشعب وأمن المواطنين؟!

وعن انفجار المرفأ، قال: هو يوم أسود في تاريخ بيروت ولبنان والمشرق. فخراب المرفأ، وخراب بيروت، ومقتل المئات، وجرح الآلاف، تجعلنا جميعا أمام جريمة كبرى من جرائم العصر. فكيف يمكن للمرء أن يقف صامتا أو لا يبالي أمام هول هذه الجريمة الكارثة؟ كيف يمكن للبناني ألا ينفجر وهو يرى بأم عينه تدمير عاصمته بفعل إهمال أو عدم مسؤولية من سلمهم قيادة البلاد ومنحهم ثقته، كيف لمن يتولى القيادة أن يتهرب من المسؤولية، أو يعفي نفسه من المسؤولية بحجة التراتبية الإدارية ويبقى المسؤولون في مراكزهم ولا يبادرون خجلا إلى ترك مواقعهم طوعا لمن يستحق، امتثالا لإرادة الشعب؟! كيف يمكنهم أن يواجهوا ببرودة أعين المفجوعين والمتألمين؟!

ما هذا الغياب التام لشعور الطبقة الحاكمة بما ألم بمواطنيهم من مآس وأوجاع؟! ما هذا التمسك المرضي بالسلطة مع ثبوت العجز وعدم الاكتراث؟! لقد أعمتهم السلطة عن رؤية الحق، إنهم لا يريدون الاستعانة بالتحقيق الدولي بحجة الحفاظ على السيادة الوطنية وهم من أسقطوا سيادة لبنان.

زاسبكين: تصدير لقاح «كورونا» الروسي في أقرب فرصة ممكنة إلى لبنان

بيروت ـ منصور شعبان

سفير روسيا المنتهية مهامه في لبنان ألكسندر زاسبكين

أكد سفير روسيا المنتهية مهامه في لبنان ألكسندر زاسبكين أنه سيبذل أقصى جهوده لتأمين تصدير اللقاح الروسي المضاد لڤيروس «كورورنا» في أقرب فرصة ممكنة إلى لبنان.

وأشار زاسبكين إلى أن إنجاز هذه العملية ينتظر استكمال الخطوات التمهيدية والإجراءات الرسمية في روسيا، وهذا الأمر يتطلب فترة من الوقت، معربا عن اعتزازه بهذا الإنجاز الطبي الذي حققته روسيا بعد عمل دؤوب.

يأتي ذلك، فيما يسجل لبنان انتشارا واسعا للوباء، حيث قارب عدد المصابين الإجمالي 10 آلاف، بينما تجاوز عدد الوفيات المائة، مع تصاعد الأرقام يوميا.

هذا، ويدخل قرار وزارة الداخلية والبلديات بالإقفال العام لمدة أسبوعين حيز التنفيذ من صباح غد الجمعة 21 سبتمبر ولغاية السادسة من صباح الإثنين 7 سبتمبر، بما ذلك منع التجول من السادسة مساء لغاية السادسة صباحا.

لبنان أمام مرحلة جديدة

بيروت ـ د.ناصر زيدان

ثمة واقع جديد فرضته التطورات على لبنان، ومن المؤكد أن البلد أمام مرحلة جديدة تختلف عن الحقب السابقة، ولهذه المرحلة خصائص ربما تكون قاسية ومتعبة جدا، وربما تكون سهلة وتحمل الانفراج. وانطلاقا من المعادلات التي فرضتها التطورات السياسية والأمنية الأخيرة، لا سيما زلزال المرفأ الذي زرع الدمار في بيروت، والاختناق المالي وتفشي وباء كورونا، وصدور الحكم بملف اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، يمكن التأكيد أن لبنان لا يعيش مع «الموت البطيء» لفترات أطول، ذلك أن الانهيار واليأس وصلا الى الحدود القصوى، وأصبح البلد أمام معادلتين مؤكدتين لا ثالث لهما، إما الانفلات من الأسر والبقاء على قيد الحياة، وإما الاندثار نهائيا والدخول في مستقبل مجهول.

كل الأزمات الثقيلة التي تعيشها بلاد الأرز ناتجة عن معادلات سياسية وأمنية غريبة فرضتها الفوضى والتعطيل اللذان حصلا بعد العام 2014، بعد أن شعرت قوى «الممانعة» بأنها سيدة الموقف ويمكن لها أن تفرض ما تشاء من المعادلات، وهكذا كان، ابتداء من انتخابات رئاسة الجمهورية في نهاية أكتوبر 2016 بعد فراغ دام أكثر من عامين ونصف العام. وكان لتلك المعادلة ثمن باهظ على الوضع المالي والاقتصادي. ومن دون التوسع في التحليل، فإن تداعيات الاغتيالات والفوضى الأمنية والتسيب في مؤسسة الدولة وخراب الاقتصاد، سببه هذا الاستقواء الذي فرضته معادلة السلاح المتفلت تحت شعار: أو يحصل كما نريد أو نعطل كل ما لا نريد.

الاضطراب الأمني والسياسي والبهورات التهديدية الحالية ناتجة عن انسداد الأفق أمام قوى الممانعة، وهي في مقدمة من يتحمل مسؤولية الانهيار على كل المستويات، كما تتحمل عبء الاختلال في موازين القوى في الداخل، وهذا الاختلال يعتبر العامل الأول باهتراء الدولة.

تحاول القوى المسيطرة على السلطة أن تنقض على ما تبقى من مقومات حيوية للبلد، ومع هذا الانقضاض يمكن إخفاء معالم التشوهات التي حصلت، أو العبث بنتائج التحقيقات التي ستحصل، أو كتابة التاريخ وفق وجهة نظر «المنتصر»، وبالتالي تسويق الشعارات التي تخفي مبررات الهيمنة، ومنها موضوع توازن الرعب وغير ذلك، بينما غالبية اللبنانيين ومنهم جزء من البيئة التي تحتضن «قوى الممانعة» لم تعد على قناعة بهذه الشعارات، وهؤلاء جميعا يريدون دولة قوية وعادلة ومحايدة تحفظ مستقبل أبنائهم.

انطلاقا من معلومات وتحليلات مؤكدة، يمكن رسم ملامح المرحلة الجديدة بعناوين محددة، أهمها فرض شراكة حقيقية وبمحبة صادقة ـ كما قال البطريرك بشارة الراعي ـ تعطي الأمل ببقاء لبنان، وتؤكد حق كل المكونات اللبنانية بالمشاركة في الحياة الوطنية وفي السياسات السيادية، وهذه المشاركة مفقودة بالكامل حاليا، وغالبية هذه المكونات لا تريد المواجهة في الشارع أو بالسلاح لاستعادة تأثيرها، لكن السيل بلغ الزبى، ولم يعد بمقدور فئات لبنانية كثيرة احتمال التهديد والتخوين والتهميش والتجويع الذي أصابها، وهؤلاء لا يحتملون هيمنة كاملة لفئة واحدة على البلاد وتفرض نوعاً من الاحتلال، وهذه الفئة وحدها تملك السلاح وتهدد بالحرب الأهلية، وليس هناك طرف ثانٍ غيرها يملك سلاحاً لخوض مثل هذه الحرب اللعينة، علما أن اللبنانيين معتادون على مقاومة الطغيان، كما حصل مع الاحتلال الإسرائيلي، ولا يقبلون الإذلال إذا اقتضت الضرورة.

القوى الأجنبية التي تتواجد أمام السواحل اللبناني تعلن أنها أداة مساعدة للبنان في محنته وليس لها أي مهمة أخرى. أما التسوية الداخلية التي تقضي بتحييد لبنان ورفع الهيمنة عن الدولة وضبط تأثير السلاح غير الشرعي، فهي ضرورية ومطلوبة قبل فوات الأوان، لامتصاص غضب غالبية اللبنانيين لاسيما بعد صدور حكم المحكمة الدولية وبعد المأساة التي أصابت بيروت.

رأى أن حزب الله محرج وسبق أن نعت المحكمة الدولية بكل الصفات

محمد المراد لـ «الأنباء»: الحكم في قضية اغتيال الحريري ليس قطعياً.. ومحكمة الاستئناف قد يكون لها رأي آخر

محمد المراد

بيروت ـ اتحاد درويش

اعتبر نقيب المحامين في طرابلس والشمال والمحامي الجنائي محمد المراد ان الحكم الذي صدر عن المحكمة الدولية الخاصة بلبنان وضع حدا لسياسة الافلات من العقاب بالنسبة للبنان، لافتا الى ان كل الجرائم السياسية التي ارتكبت على مدى عقود في لبنان لم يحقق بها أو على الاقل لم تصل الى نتائج حاسمة، ورأى أولا أن الحكم الذي صدر عن المحكمة الدولية في قضية اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري وعلى خلاف ما قرأه البعض، ولو كان يحتاج الى قراءة عميقة ودقيقة لأنه لا نستطيع أن نعطي رأيا سديدا قانونيا وتقنيا بامتياز ان لم نقرأ هذا الحكم قراءات عديدة ومعمقة وقد تحتاج لأسابيع، وثانيا أن هذا الحكم ليس حكما نهائيا انما يقبل الاستئناف وهو صادر عن محكمة الدرجة الأولى حيث هناك محكمة درجة ثانية بالنسبة للمحكمة الخاصة في لبنان، لافتا الى ما أشار اليه مكتب المدعي العام بإعلانه انه سيدرس الأسباب الاستئنافية في مهلة ثلاثين يوما لاستئناف هذا الحكم.

ورأى المراد في تصريح لـ«الأنباء» ان حكم المحكمة بالنسبة للمتهمين الثلاثة (حسن مرعي، أسد صبرا وحسين عنيسي) انهم غير مذنبين لا يعني بالضرورة أن تكون محكمة الاستئناف على ذات الرأي، موضحا أن حكم المحكمة بإدانة سليم عياش مع اعتراض أحد القضاة ليس حكما قطعيا بل هو قابل للاستئناف بخلاف رأي البعض، مؤكدا ان المحاكمة التي جرت بحق المتهمين الأربعة هي محاكمة غيابية جرت وفقا لنص المادة 109من قواعد الاجراءات والاثبات وان عياش المحكوم علية غيابيا يحق له أن يعترض او يستأنف الحكم انما هذه المادة معطوفة على المادة 76 لا يجوز له أن يستأنف او يعترض على الحكم الا من خلال حضوره شخصيا ومثوله أمام المحكمة اي من خلال توقيفه او تسليم نفسه للمحكمة حضوريا.

ورأى المراد أن البعد الآخر للحكم أنه استطاع ومن خلال عرض الوقائع ومدخل للقضية وللحكم ركز على الظروف المواكبة لاتخاذ القرار باغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري وذكرها صراحة بأماكن مختلفة وبوقائع مختلفة، مشيرا الى انه وبحسب الوقائع ليس سليم عياش من اتخذ القرار بالتصفية انما كان أحد المشاركين، وهذا ما جاء في قرار الحكم اي في المؤامرة في عملية الجرم الارهابي او القتل عمدا او محاولة القتل عمدا، لافتا الى ان الحكم اعتبر عياش مشاركا اساسيا وليس وحده اي مشارك بآليات التنفيذ وليس آمرا، وأشار الى أن القرار 1757 الذي انشأ المحكمة والنظام الأساسي المرتبط بهذا القرار قال صراحة ان صلاحية المحكمة في هذه القضية هي محاكمة أفراد وأشخاص وليس محاكمة دول وأنظمة وأحزاب، مشددا على أن هذا الأمر يؤكد على المسار والأسباب والدوافع التي ادت الى اتخاذ القرار بإنشاء مجموعة المتآمرين الذين منهم سليم عياش الذي قام بعملية التنفيذ. وردا على سؤال أشار المراد الى أن هناك قرارا من المحكمة اعتبر فيه أن هناك تلازما فيما بين الجرائم الثلاث المتعلقة بالوزيرين مروان حمادة وإلياس المر والشهيد جورج حاوي مع الجريمة المركزية الأساسية التي طالت الرئيس الشهيد رفيق الحريري، لافتا الى أن نظام المحكمة نص على انه يمكن لها النظر في الجرائم التي ارتكبت من 2004/10/10 لغاية 2015/12/12. وعن موقف الرئيس سعد الحريري بعد صدور الحكم، قال المراد إن الرئيس الحريري تحدث في أكثر من نقطة وهو ركز على مصداقية المحكمة وأنه يؤيد ذلك من الناحية القانونية، ووجه رسالة واضحة الى حزب الله كما أرسل على خط موازٍ للنظام السوري ووجه أيضا رسالة واضحة مفادها انه (ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب)، هذه الرسالة واضحة بمعنى القصاص والعقوبة، وقال ان الحقيقة انكشفت وان اللبنانيين كانوا يطالبون بكشف الحقيقة، فالحقيقة والمسار الذي بدأ ينتهي بقرار الاغتيال ثم تنفيذ عملية الاغتيال، وقال(أي الرئيس الحريري) إن الحكم اصبح جاهزا وعلى حزب الله اذا كنت مؤمنا بالشراكة والعيش المشترك فلتذهب بالشخص المنتمي اليك وتسلمه الى المحكمة لاتخاذ الاجراءات القانونية.

واعتبر المراد ان حزب الله هو اليوم محرج وسبق له ان نعت هذه المحكمة بصفات عديدة، وقال ان درب العدالة طويل لكن لا بد ان تبلغ المدى وهذا الحكم على الرغم من عدم نظرة البعض الى ارتقائه الى المستوى الذي يريدونه لكن أنا ابحث في الأساس في الشمولية والمسارات وهذا الحكم كشف الحقيقة وأشار بصورة جازمة إلى ان أحد المنفذين لهذه الجريمة هو سليم عياش.